

دور مكاتب الصرف في كبح السوق الموازي للعملة في تونس

The role of exchange offices in curbing the parallel currency market in Tunisia

صالح بضيف¹*

¹ جامعة البليدة 2 – علي لونيسي – (الجزائر)، s.beddiaf@univ-blida2.dz

تاريخ الارسال: 2024/01/17؛ تاريخ القبول: 2024/01/22؛ تاريخ النشر: 2024/01/27

ملخص: الدراسة تهدف الى معرفة تبني مكاتب الصرف في تونس وتبعاتها على السوق الموازية، إذ تحصلت على أول ترخيص يوم 02 نوفمبر 2018م من قبل البنك التونسي، لتغطية نشاط الصرف وبهدف تحقيق التوازنات المالية والاقتصادية للبلد، وخلال مدة 5 سنوات ارتفع عدد المكاتب الى 304 مقابل منح 340 رخصة الى غاية سنة 2023، وتم الاعتماد على منهجي الوصف والتحليل باستخدام أدوات في التحليل من ضمنها الجداول والأشكال والرسوم بيانية.

نتج عنها حصيلة جيدة على الاقتصاد التونسي وأبرزها ارتفاع الاحتياطات الوطنية من العملات الصعبة، وتحسن إيرادات البلاد من نشاط مكاتب الصرف، اضافة الى تعزيز مبدأ تنظيم المعاملات المالية للصرف وتوفير الخدمات المالية للسائح والمتعاملين الاقتصاديين، والحد من السوق الموازية للصرف. الكلمات المفتاح : الصرف ؛ مكتب الصرف ؛ العملة ؛ السوق الموازية .

رموز تصنيف jel: F33 ;E42 ;F33 ;

Abstract: The study aims to know the adoption of exchange offices in Tunisia and their consequences on the parallel market, as it obtained its first license on November 2, 2018, from the Tunisian Bank, to cover exchange activity and with the aim of achieving financial and economic balances for the country, and within a period of 5 years the number of offices increased to 304, compared to granting 340. License until 2023, and the study was based on description and analysis methodologies using analysis tools including tables, figures, and graphs.

It resulted in a good outcome for the Tunisian economy, most notably the increase in national reserves of hard currencies, and the improvement of the country's revenues from the activity of exchange offices, in addition to strengthening the principle of regulating financial exchange transactions, providing financial services to tourists and economic clients, and reducing the parallel exchange market.

Keywords: Exchange ; exchange office; the currency ; Parallel market.

Jel Classification Codes : F33 ;E42 ;F33.

تمهيد :

ان الاجراءات والتنظيمات التي تستخدمها الهيئة المخول لها قانونا "عادة البنك المركزي للدولة" تعبر عنها بسياسة الصرف المنبثقة من السياسة النقدية للبلد التي تسعى الى تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار المالي وكذا تحقيق اهداف إقتصادية، اجتماعية وسياسية خلال فترة زمنية معينة، ولعل مشكلة السوق الموازية للصرف في الدول النامية تعرقل السير الحسن للمنظومة المصرفية والمالية وتكبح المناخ الاستثماري وعنصر الشفافية أمام الجميع.

فالسوق الموازية للصرف قبل سنة 2018 في تونس كان متفشي في الساحة المالية وفي عدة أماكن عمومية وحتى الساحات ذات الاقبال من السياح من قبل تجار وسماسرة العملة، مما خلق العديد من الصعوبات والمشاكل للنظام المصرفي التونسي وعلاقته بالقطاع السياحي وخاصة مع الاجانب، فكان لا بد على البنك التونسي البحث عن حل واقعي وملموس تمثل في اصدار مرسوم في فتح مكاتب الصرف انطلاقا من اعطائهم لرخص الفتح وفق شروط منظمة وآلية قانونية معتمدة.

انطلاقا مما سبق ، يمكن إبراز إشكاليتنا من خلال التساؤل التالي:

ما تأثير تبني مكاتب الصرف على السوق الموازية في تونس خلال الفترة ما بين 2018م الى 2023م؟

للإجابة على الاشكالية نقترح الفرضيات التالية:

- ✓ اعتماد تونس لمكاتب الصرف ساهم بشكل كبير في تحفيز السياح الاجانب؛
- ✓ تبني تونس للمكاتب قلل من خطر تزوير العملات الصعبة والدينار التونسي؛
- ✓ كان للمكاتب المعنية دورا في الحد من نزيف العملات الصعبة والحد من نشاط السوق الموازي.

أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف هذه الاخيرة لمكاتب الصرف فيما يلي:

- الإلمام بآلية اعتمادها في تونس.
- محاولة تسليط الضوء على شروط عملها.
- معرفة مختلف المراحل التي مرت بها .

- التعرف على آلية الحد من السوق الموازية في تونس.

أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية بحثنا في ارتباطه بموضوع سياسة الصرف المنتهجة في دولة تونس ، والذي يعتبر أحد أهم المواضيع المطروحة على الساحة الوطنية ، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي ومخلفات أزمة كورونا ، كما أن تبني السلطات التونسية لمكاتب الصرف كحل أمثل لتغطية العجز في السوق وتنظيم المعاملات المالية وفق القانون للحد من الفوضى ونشاط السوق الموازي.

الأبحاث والدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تعني بموضوعنا والتي قدمها باحثون في مجالات متنوعة يمكن اختيار بعضها ومن ضمنها ما يلي:

✓ أهمية دور الصراف الموازي في التحويلات المالية غير الرسمية —دراسة حالة الصرافين غير الرسميين بفرنسا- للباحثين: درويش مُجد، معروف هوارى، في مجلة الرواق، المجلد 7، العدد 2، بتاريخ 2021/12/25 (درويش و معروف، 2021) والذي قدما السوق الموازي للعملة الصعبة بالجزائر، بشرح وتحليل أهمية دور الصراف الموازي في التحويلات المالية للعملة الصعبة الموازية مع تبيان حقيقة السوق الموازي في الجزائر.

✓ سوق الصرف الموازي في الجزائر واجراءات مكافحتها دراسة حالة - باعة العملات في السوق الموازي بمدينة قسنطينة- للباحثة قارة ملاك، بمجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 1، بتاريخ 2022/06/30 (قارة ، 2022) والذي اعتبرت فيه الباحثة أن النمو المتسارع لسوق الصرف الموازي يشكل تهديدا على الاقتصاد الوطني بالنظر الى حجم العملة الصعبة من خلال دراسة ميدانية لباعة العملة في سوق الصرف الموازي بمدينة قسنطينة والتي توصلت الى أن مبلغ تحويل العملات الأجنبية في السوق الرسمي غير كاف لسد الاحتياجات المختلفة، إلى جانب اتساع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي ، وتحديد الحد الأقصى لشراء عملات الأجنبية في البنك.

فالدراستين السابقتين توضحان لنا صعوبة القضاء على السوق الموازي للعملات الصعبة، وعلى هذا الاساس تم اختيار التجربة التونسية في خلق مكاتب للصرف بصفة قانونية للحد من

الظاهرة والتحكم في الكتلة النقدية وبعثها في الدارة الاقتصادية للبلاد، بدل مساهمتها في اختيار الاقتصاد والمبادئ.

ارتأينا تقسيم هذا المقال إلى المحاور التالية:

المحور الأول: عموميات حول مكاتب الصرف .

المحور الثاني: تقييم مكاتب الصرف الرسمية في تونس.

المحور الثالث: تبعات اعتماد مكاتب الصرف في تونس على السوق الموازي.

I- عموميات حول مكاتب الصرف :

1.I- مفاهيم حول سعر الصرف :

توجد العديد من التعاريف التي وضحت سعر الصرف من ضمنها:

سعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى (Larbi & Carol, 2004,p14) ،

أو جزء من النقود بالنسبة لجزء آخر (Christian, 2013,p2) ؛

أو هو سعر الوحدة من النقد الأجنبي معبرا عنه بوحدات من العملة الوطنية (توفيق ويوسف، 2004، ص:63) ؛

كما يعبر عن ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى (زينب حسين، 2003، ص:80) ،

أو نسبة مبادلة عملتين فأحدى العملتين يعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها (مجدي و سوزي، 2006، ص:129) ،

فأي شخص يقوم بتحويل أمواله من عملته إلى العملة الأجنبية يُكسب العملة سعر صرف معين (Sam, 1998,p9) ؛

ويمكننا استنتاج التعريف الشامل الذي نعتبر فيه بأن سعر الصرف يعبر على نسبة مبادلة ما بين عملات الدول خلال فترة زمنية ما ويكون التسعير اما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

2.I- المؤثرات الاساسية على سعر الصرف:

ان اسعار الصرف الاجنبي تتأثر بشكل واضح واساسي بما يلي:

أ- حجم التعامل في السوق سواء للتجزئة او الجملة ؛

ب- ان سوق الصرف الاجنبي يتكون من جميع المراكز العالمية المؤثرة على المستوى الدولي (كسوق طوكيو، لندن وول ستريت...الخ)؛

ت- العملات محل التداول في سوق الصرف الاجنبي او المراكز المنتشرة في العالم هي عملات متجانسة فالدولار الامريكي مثلا في طوكيو هو نفسه في الجزائر؛

ث- مستويات الاسعار النسبية: حسب نظرية تعادل القوة الشرائية فانه عندما ترتفع اسعار السلع والخدمات المحلية ينخفض الطلب عليها ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض حيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المستوردة بطريقة جيدة والعكس صحيح؛

ج- التعريفات الجمركية والحصص: تؤثر في سعر الصرف كل من التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلا) والحصص (القيود الكمية للسلع التي يمكن استيرادها) لان ذلك يزيد من الطلب على السلعة المحلية؛

د- تفضيل السلع الاجنبية على السلع المحلية؛

ذ- الانتاجية(فراس ، 2017، ص ص: 74-75).

I.2- ماهية مكاتب الصرف :

تعرف على أنها أماكن يقوم بفتحها تجار (يعتبرون وسطاء ماليون) تخضع لمراقبة بنك البلد، يقومون من خلالها ببيع وشراء العملة والقطع النقدية والسبائك الذهبية، وبالإمكان تقديم بعض الخدمات الأخرى مثل بطاقات الإتصال الدولية، وتتركز مكاتب الصرف في المطارات والمحطات والأماكن ذات الحركة السياحية المرتفعة، وتتعلق بالسياح وزوار البلد.

I.3- تسعير العملات نجد طريقتين وهما:

طريقة التسعير المباشر: تعبر عن عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها

لشراء وحدة واحدة من العملة الاجنبية مبلغها ثابت تسمى بعملة الاساس (لطرش، 2003، ص:196).

طريقة التسعير غير المباشر: وهي عكس طريقة التسعير المباشر وأن عملة الاساس

المبلغ الثابت " هي العملة الوطنية أما المبلغ المتغير فهو العملة الاجنبية (دوحة، 2015/2014، ص: 05).

I.4- تعديل سعر صرف العملة:

في ظل تعديل ميزان المدفوعات فإن السلطات النقدية تلجأ للتأثير على العملة المحلية إما بتخفيض قيمتها النقدية أو إعادة تقويمها وهذا في ظل نظام سعر الصرف الثابت، أما في ظل نظام سعر الصرف المرن فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة (يعلول، 2018/2017، ص: 41).

I.5- الرقابة على مكاتب الصرف:

تخضع هذه الأخيرة لعمليات رقابية تضمن عدم الاستخدام لتحويل الأموال غير المشروعة من العملة المحلية للعملة الصعبة لقاصديها، لهذا تلزم هذه الأخيرة بالتعرف من مصدر أموالهم ووجهتها، في حين الزبائن الذين يقومون بعمليات تحويل كبيرة فيطلب منهم فواتير وكشوفات بنكية تثبت ذلك.

أما من تخالف التعليمات تتعرض لعقوبات مختلفة قد تصل إلى حد الغلق والمنع من النشاط (مكاتب الصرف، 2016).

و يجب على الأشخاص الطبيعيين المقيمين ذوي الجنسية التونسية بالإضافة للذوات المعنوية المقيمة التصريح للبنك المركزي التونسي بموجوداتهم في الخارج.

كما يجب على المقيمين الإعادة للوطن العملات المتأتية من تصدير السلع و خلاص الخدمات المسداة بالخارج وكل دخل أو ناتج منشأه من الخارج وتسليمها في سوق الصرف، وذلك ما عدا الحالات التي نص عليها التشريع الجاري به العمل (Banque Centrale de Tunisie، 2023).

II - تقييم مكاتب الصرف الرسمية في تونس:

يعود أول ترخيص منحه البنك التونسي لمكاتب الصرف بمدينة حلق الوادي في 15 مارس 2019 (الذي تحصل على الترخيص يوم 02 نوفمبر 2018)، ليلغ 122 مكتبا في ماي 2020 مقابل 64 مكتبا في فيفري من نفس السنة، بينما كان هذا العدد 46 مكتبا في 10 جانفي 2020.

وتوسعت قائمة المكاتب للصرف اليدوي للعملة بـ 46 ترخيص سنة 2022، و 25 رخصة لسنة 2023. (سوق الصرف اليدوي، 2023).

إن المجال القانوني المحدث لمكاتب الصرف اليدوي للعملة ممثلاً في الفصل 54 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014 المؤرخ في 19 أوت 2014 والامر التنفيذي عدد 1366 لسنة 2017 الذي تم تنقيحه بالأمر عدد 593 بتاريخ 17 جويلية 2018 بتحديد مبلغ الضمان البنكي وشروط قبول المترشح وتعاطي المهنة (Décret gouvernemental, 2018).

الملاحظ أن طول المدة الفاصلة بين تاريخي صدور القانون ومنشور البنك المركزي التونسي تقارب 05 سنوات فلو تم اختصارها لحصلت الدولة عوائد مهمة من العملة الصعبة.

لقد اخذت هذه المكاتب الحصص من البنوك على مستوى سوق الصرف، والتي قدرت بنحو 20 بالمائة وكذا نجاح في ضرب السوق السوداء في اهم معاقلها بالاستحواذ على حصة تتراوح ما بين 40 و 60 بالمائة و بإعادتها الى السوق النظامية.

فمن بين قرارات السلطة الرقابية لهذه المكاتب سحب 24 موافقة منذ سنة 2019 لإحداث مكاتب صرف يدوي للعملة ، وعليه فهي تحت سلطة القانون ومراقبة السلطات على غرار البنك المركزي التونسي والديوانة التونسية .

الجدول(1) : تبويب المعاملات في سوق الصرف حسب العملات (العمليات في الحساب و بالحاضر)

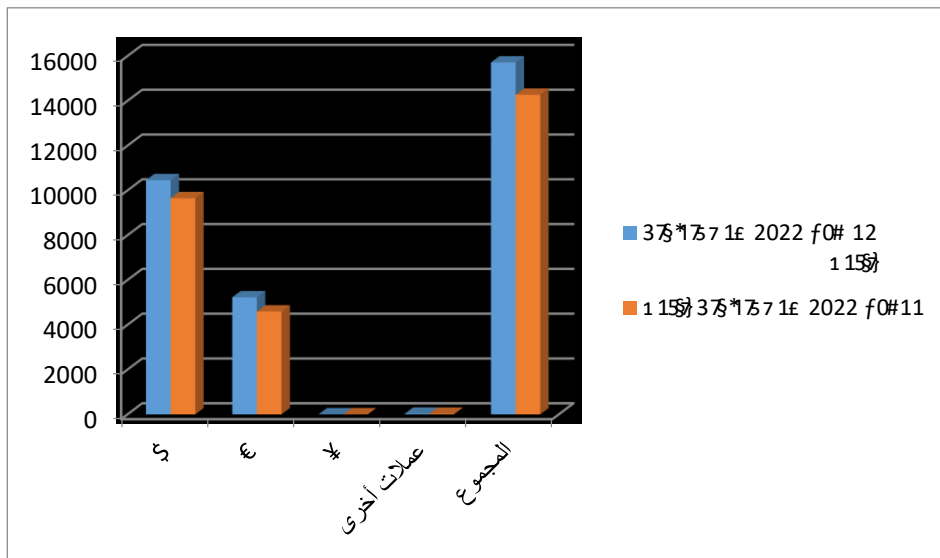
مؤشرات	11أشهر 2022			12شهر 2022		
	سوق فيما بين البنوك	البنك المركزي التونسي	المجموع	سوق فيما بين البنوك	البنك المركزي التونسي	المجموع
\$	9651.2	900.3	10551.5	10456.9	1036.2	11493.1
€	4591.7	3647.7	8239.4	5226.4	3647.7	8874.1
¥	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
عملات أخرى	27.5	5.2	32.7	28.5	5.3	33.8
المجموع	14270.4	4553.2	18823.6	15711.8	4689.2	20401.0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (البنك المركزي التونسي، 2023)

عرفت سوق الصرف تحسناً ملحوظاً في المعاملات المالية في الحساب والحاضر خلال 11 شهر لسنة 2022 مقارنة بسنة 2022، أين ارتفعت الحصيلة لمختلف العملات الصعبة، ففي سوق فيما بين البنوك ارتفع مؤشر الدولار الأمريكي من 9651.2 الى 10456.9 بينما مؤشر الاورو من 4591.7 الى 5226.4، في حين الين الياباني بقي بدون تغيير أما باقي العملات الاخرى من 27.5 الى 32.7 كل ذلك يدل على تحسن السوق ما بين البنوك في

تونس خلال هذه الفترة نتيجة زيادة النشاط السياحي والمعاملات التجارية والبنكية للمتعاملين الاقتصاديين والتجار وتحويلات المهاجرين الى تونس، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل (1) : تبويب المعاملات في سوق الصرف حسب العملات (العمليات في الحساب و بالحاضر)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ارقام الجدول رقم 1

الجدول(2) : المعدلات السنوية لأسعار الصّرف المتداولة بين البنوك بتونس بين 2017 الى 2022

الوحدة: عملة اجنبية

التاريخ	العملات	الدّينار الجزائري	الدّولار الأمريكي	الجنيه الإسترليني	الأورو
31/12/2017	0,2153	2,4195	3,0823	2,7238	
31/12/2018	0,2252	2,6468	3,5031	3,1272	
31/12/2019	0,2450	2,9331	3,7375	3,2854	
31/12/2020	0,2217	2,8111	3,6026	3,2074	
31/12/2021	0,2057	2,7963	3,8218	3,2964	
31/12/2022	0,2161	3,1049	3,7881	3,2611	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (البنك المركزي التونسي، 2023)

نستنتج من ارقام الجدول السابق بأن المعدل السنوي لأسعار الصرف المتداولة ما بين البنوك في تونس يشهد وتيرة في التحسن خلال الفترة الزمنية المدروسة وخاصة مع أهم العملات الصعبة العالمية ومن ضمنها "€، £، \$"، ولعل بداية تبني هذه المكاتب الرسمية ساهم في ضبط

وضعية قيمة الدينار التونسي أمامها ففي نهاية سنة 2018 كان المعدل السنوي للصرف 0,2252 دينار التونسي لكل 1 دج، أو 2,6468 دينار التونسي لكل 1 \$، أو 3,5031 دينار التونسي لكل 1 £، أو 3,1272 دينار التونسي لكل 1 €، ومع مرور السنوات تبعات أزمة كورونا على الوضعية الاقتصادية للبلاد ودخلها في مرحلة من الغلق لقطاع السياحة ساهم في مخلفات تدهور قيمة العملة التونسية على الوضعية المالية للاقتصاد التونسي وأثر على القطاع المالي للبنوك والمؤسسات العاملة ومختلف المتعاملين الاقتصاديين،

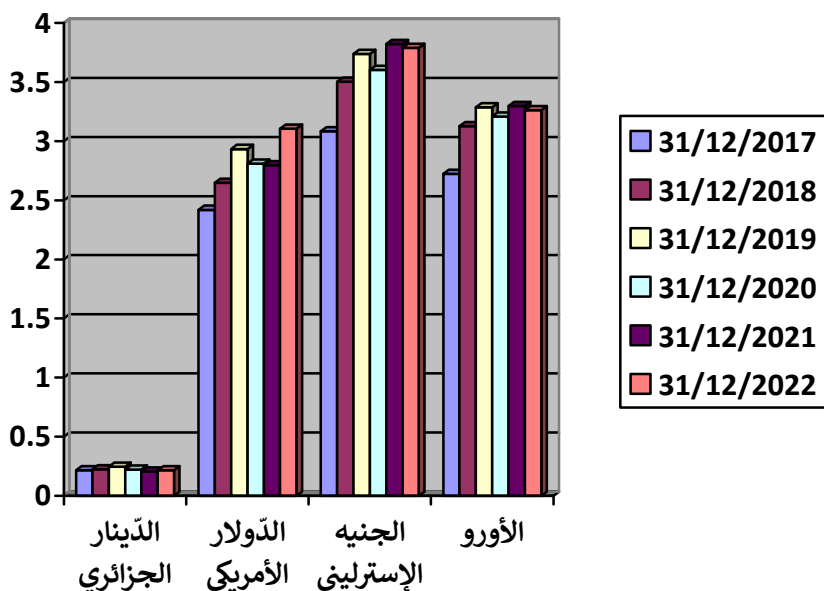
نهاية سنة 2019 عرف الدينار التونسي تدهورا ملحوظا وبنسب مختلفة أمام العملات الصعبة فنجد أن المعدل السنوي للصرف 0,2450 دينار التونسي لكل 1 دج، أو 2,9331 دينار التونسي لكل 1 \$، أو 3,7375 دينار التونسي لكل 1 £، أو 3,2854 دينار التونسي لكل 1 € ثم بدأ في التحسن في نهاية سنة 2020 ليصبح المعدل السنوي للصرف 0,2217 دينار التونسي لكل 1 دج، أو 2,8111 دينار التونسي لكل 1 \$، أو 3,6026 دينار التونسي لكل 1 £، أو 3,2074 دينار التونسي لكل 1 € نتيجة بداية تحسن الازمة الصحية العالمية وتطبيق اجراءات صارمة في تنقل السياح بين البلدان مع تحسن وضعية التجارة البينية والتجارة الخارجي لدولة تونس.

ومع التعافي الحاصل لقطاع السياحة والنشاط الاقتصادي ومع زيادة اعتماد المكاتب في تونس ساهمت بشكل كبير في تحفيز السياح الاجانب الذي بدوره حسن معدل الصرف ما بن البنوك.

الشكل (1) : اعمدة بيانية لتغير المعدلات السنوية لأسعار الصرف المتداولة بين البنوك بتونس من 2017

الى غاية 2022

الوحدة: عملة اجنبية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ارقام الجدول رقم 2

ليواصل التدهور سنة 2021م للعملات الصعبة عدا الدينار الجزائري والدولار الامريكى، في حين سنة 2022 تعرف تحسن طفيف للدينار التونسي أمام £ بنسبة 0.88% والاورو بنسبة 1.07%، بينما يعرف تدهورا امام \$ بـ 11.03% و أمام الدينار الجزائري بـ 5.05%.

III. تبعات اعتماد مكاتب الصرف في تونس على السوق الموازي

ان تجار العملة او السماسرة يعتبرون أنه من الصعب على الدولة تلبية حاجة العملاء من العملة الصعبة عبر البنوك، فالقانون التونسي لا يسمح للمواطن سوى بتغيير 6000 دينار تونسي في السنة عند حصوله على تأشيرة سفر للخارج، فغالباً ما يلجأ إلى السوق السوداء، وللمحد من هذه الاخيرة قررت تونس منذ عام 2019 تدشين مكاتب صرافة بشروط من ضمنها تحديد السقف الأدنى للضمان البنكي المستوجب بقيمة \$16600 والحصول على شهادة تكوين من طرف أكاديمية البنوك والمالية.

ان فتح البنوك أبوابها بعد يوم السبت والأحد أو بعد العيد ، ينجر عنه فرص ضائعة وخسارة مباشرة للاقتصاد، إذ يعزز المتعامل عن العملية أو يلجأ إلى السوق الموازية والتي تعرف نسباً مرتفعة.

وابرز ما لوحظ في تونس ان غياب البنية التحتية للصرف اليدوي للعملة، خصوصاً في المناطق المعزولة أو الريفية، تجبر المتعامل للتوجه للسوق الموازية لتلبية احتياجاته، مما يتحتم على الدولة تحسين جودة الخدمات وتوفيرها في جميع المناطق واعادة تأهيل البنى التحتية وتطويرها .

III- النتائج ومناقشتها :

توصلنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى مجموعة من النتائج، نستعرضها في هذه النقاط:

مكاتب الصرف اليدوي في تونس ساهمت في توفير خدمات في عدة أماكن كانت معزولة منذ بداية سنة 2019م بمكتب في حلق الواد إلى أن تجاوز العدد 340 مكتب في سنة 2023م.

تعزيز البنية التحتية المالية والنقدية بتوطيد العلاقة وتقريبها بين المتعامل والمكاتب في شكل نوافذ تابعة للفنادق السياحية وتقريب الخدمات للسياح الاجانب والعملاء. تعزيز دور الجمعية التونسية لمكاتب الصرف التي تضم 80 منخرطاً في سنة 2023م بتقديم مقترحاتها الى السلطات المشرفة والمنظمة للقطاع. إرساء منظومة استباقية تأخذ في الاعتبار تطور آليات الدفع الحديثة مثل بطاقات الدفع والدفع بالهواتف الجواله والانترنت .

بالنسبة لإختبار الفرضيات المقدمة فتبين أن اعتماد مكاتب الصرف في تونس:

1. ساهمت بشكل كبير في تخفيض السياح الاجانب فهي فرضية صحيحة كون عدد السياح

الاجانب عرفا تحسناً ملحوظاً بعد أزمة كورونا وفي في ارتفاع ؛

2. قلل من خطر تزوير العملات الصعبة والدينار التونسي فهي صحيحة كون اغلب

التقارير المالية في تونس تؤكد صحتها وانها اصبحت صمام امان لصرف العملات بصفة قانونية؛

3. لها دورا كبيرا في الحد من نزيف العملات الصعبة وتقليل نشاط السوق الموازي فهي صحيحة باعتبار ان نجاح هذه المكاتب بالاستحواذ من 40% الى 60% من حجم المعاملات و بإعادتها تدويرها الى السوق الرسمية.
- تمكنت المكاتب بالاستحواذ على حصة 20% التي كانت لدى البنوك على مستوى سوق الصرف.
 - احتلت الصدارة في توفير العملة الصعبة للاقتصاد التونسي بتوفير 20 % من الاحتياط الوطني من العملة الصعبة و تغطية الدين الخارجي لسبعة اشهر من سنة 2022م.
 - ارتفاع حصيلة تحويلات المهاجرين التونسيون للوطن من 2.367 مليار \$ سنة 2020 الى 2.195 مليار \$ سنة 2021 الى 2.085 مليار \$ سنة 2022
 - السياح الاجانب يصرفون عملائهم الصعبة مقابل الدينار التونسي لمختلف المناسبات والاعمال فارتفع عدد السياح الاجانب الى 6 ملايين سنة 2022 وبعائد مالي قدر بـ 4021 مليون دينار تونسي مهد للعودة والتحسين التدريجي لنشاط السياحة التونسي الذي تأثر كثيرا بالوضعية الصحية العالمية من ازمة كورونا.
 - محدودة انتشار البنية التحتية للصرف في المناطق المعزولة بتونس يجبر على التعامل في السوق السوداء.
 - اشتداد التنافس بين البنوك والبريد ومكاتب الصرف فيما بينهم ساهم في رفع سع الصرف وتقليص هامش الربح.

الخلاصة:

عمدت الجمهورية التونسية على منح رخص مكاتب للصرف في نوفمبر سنة 2018 لتسهيل عمل هذا النشاط وفق القانون والضوابط التشريعية وبغية الحد من استحواذ السوق الموازي للعملة الذي اصبح يشكل خطرا على المعاملات المالية والاقتصادية للبلد ولتفادي ظاهرة التزوير وغسيل الاموال والتهرب الضريبي.

ومع مرور الوقت توسع نشاط هذه المكاتب ليصبح حوالي 340 مكتب صرف سنة 2023 يتوزع غايتها على الاقاليم السياحية الرئيسية للبلد، والتي أصبحت تنافس البنوك والبريد التونسي في تقديم وتقريب خدمات الصرف للسياح والعملاء.

وعليه فإن تأثير تبني مكاتب الصرف على السوق الموازية في تونس خلال الفترة ما بين 2018م الى 2023م كان في صالح الدولة اقتصاديا وماليا ولعل أبرزها تحكمها بنسبة تتراوح بين 40 و60 بالمائة من حجم التعاملات في سوق الصرف، مع تحسن الخدمات المالية وتقريبها للمتعاملين في ظل اشتداد المنافسة بين مختلف المتدخلون في العملية، الذي بدوره رفع من مداخيل البلاد من مختلف الرسوم والضرائب المنجزة على هذا النشاط وبدوره ساهم في تخفيف العجز الموازي للدولة.

الإقتراحات:

- بناء على النتائج التي توصلنا إليها، قدمنا بعض الإقتراحات يمكن لإستفادة منها:
- تعديل القوانين التي تؤطر مكاتب الصرف اليدوي للعملة في تونس لتصبح مكاتب متعددة التخصصات تشمل الى جانب خدمة الصرف اليدوي، صرف الاموال المحمولة على بطاقات الدفع والحوالات بالعملة الاجنبية والدينار والهواتف المحمولة.
- امكانية التعامل في هذه المكاتب لبطاقات الدفع الخاصة بالمنحة السياحية للعملة لتسهيل الامر على المهاجرين والاجانب.
- ضرورة تمكينها من القيام بالخدمات المالية المرتبطة بالصرف مما يمكن الدولة الحصول على مبالغ هامة من العملة، مثل امكانية تحميل المنح السياحية ومصاريف التداوي للمواطن على بطاقات بنكية او في شكل حوالات يتم صرفها بالخارج مما يدفعهم الى السفر الى تونس.
- ضرورة رفع سقف المبالغ القابلة للتحويل في لتفادي تحويلها الى السوق الموازية .
- تحديد قواعد واسس مكافحة غسيل الأموال وتدعيم آلية الرقابة الفعالة على هذه المكاتب .
- زيادة فروع مكاتب الصرف في الاقاليم النائية لتقريب الخدمات لمستحقيها.
- تجميع النصوص القانونية المنظمة لنشاط هذه المكاتب والصرافين وتوسيع هذا النشاط الى شركات ذات مسؤولية محدودة.

آفاق الدراسة:

يمكننا اقتراح مواضيع بحثية مستقبلية ومن ضمنها:

- تعزيز تقنية الصراف الآلي في المناطق السياحية ودورها في الاقتصاد الوطني.
- المقارنة بين التجارب الدولية في تفعيل مكاتب الصرف.
- انعكاسات تبني مكاتب الصرف في الجزائر على السوق الموازية.
- نوافذ مكاتب الصرف في القطاع السياحي ودورها في التنمية
- استراتيجية القطاع المصرفي في استخدام مكاتب الصرف الفعالة.

الهوامش والمراجع :

. الكتب :

1. توفيق ع. & يوسف ح. (2004). الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية. الاردن : دار صفاء للنشر والتوزيع.
2. زينب حسين ع. (2003). العلاقات الاقتصادية الدولية. مصر: الفتح للطباعة والنشر.
3. فراس ا. (2017). مقدمة في التجارة الدولية، جامعة حماة، كلية الاقتصاد، 2017م، ص 74-75: الاردن :جامعة حماة -كلية الاقتصاد.-
4. مجدي م. & سوزي ع. (2006). أسس العلاقات الاقتصادية الدولية. الاردن :منشورات الحلبي الحقوقية.
5. لطرش ا. (2003). تقنيات البنوك. الجزائر :،ديوان المطبوعات الجامعية.

. مقالات :

6. درويش م. & معروف ه. (2021, 12 25). أهمية دور الصراف الموازي في التحويلات المالية غير الرسمية -دراسة حالة الصرافين غير الرسميين بفرنسا. -الرواق. (2)7 ,
7. قارة م. (30 06 2022). مجلة الباحث الاقتصادي. (1)10 ,

. اطروحة :

8. بعلول بن. (2017/2018). أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري -دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية. "اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، ص 41:بتصرف. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، الجزائر.
9. دوحه س. (2014/2015). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر. "اطروحة دكتوراه، ص 5:بتصرف. جامعة محمد خيضر بسكرة، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، الجزائر.

. Les livres :

10. Christian, B. (2013). le taux de change. montpellier, France .
11. Larbi, D., & Carol, H. (2004). les taux de change « Déterminants opportunités et risques » (éd. Edition DeBoeck Université. Bruxelles). Bruxelles, france: Edition DeBoeck Université. Bruxelles.
12. Sam, Y. (1998). All About: The foreign exchange market in the United States. New York: .Federal Reserve Bank of New York.

. Les revues :

13. Banque Centrale de Tunisie. (2023, 10 15). Régulation des échanges. Consulté le 10 15, 2023, sur Principes de base:
https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/page_ar.jsp?id=67&la=AR

. Les ouvrages électroniques:

14. موسوعة العلوم - .مكاتب الصرف (2016, 03 29). Consulté le 10 15, 2023, sur :
الإقتصادية و علوم التسيير و التجارة
<https://iqtissad.blogspot.com/2016/03/bureaux-de-change.html>
15. سوق الصرف اليدي . (2023, 09 23). Consulté le 10 11, 2023, sur
.shemsfm.net/ar:
https://www.shemsfm.net/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1_%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/427851/%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B
16. Banque Centrale de Tunisie. (2023, 10 15). Régulation des échanges. Consulté le 10 15, 2023, sur Principes de base:
https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/page_ar.jsp?id=67&la=AR
17. البنك المركزي التونسي. (2023, 09 11). تنويب المعاملات في سوق الصرف . Consulté le 10 12, 2023, sur
https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/statistiques/tableau_statistique_a.jsp?params=PL212010&la=AR
18. فريق ا. (2020, 02 05). البنك المركزي يصدر قائمة محينة لمكاتب الصرف اليدي للعملة . Consulté le 10 25, 2023, sur (ultrasawt.com):
<https://ultratunisia.ultrasawt.com/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D9%8A%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A>
19. Décret gouvernemental. (2018). fixant le seuil minimum de la caution bancaire exigée et les conditions de candidature pour l'exercice de l'activité de change manuel par la création d'un bureau de change. n° 2018-593 du 17 juillet 2018, Tunis.